



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٢٥ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٧ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ الكباريتي: الاردن حريص على تقوية وتعزيز علاقاته الاقتصادية مع دول الخليج العربي



وفتح اسواق جديدة للمنتجات والبضائع المحلية". وأوضح العين الكباريتي أنّ "30 في المئة من تجارة الاردن الخارجية تتم مع الدول الخليجية بالإضافة إلى أنّ الاستثمارات الخليجية القائمة بالمملكة في العديد من القطاعات أسهمت بدعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للأردنيين"، لافتاً إلى أنّ "منتدى التواصل الخليجي-الاردني يجسد حرص الاردن على تقوية علاقاته الاقتصادية مع دول الخليج العربي الممتدة تاريخياً عبر سنوات طويلة وأسهمت أيضاً بتعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي".

تنظّم غرفة تجارة الأردن بالتعاون مع اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي فعاليات منتدى التواصل الخليجي-الاردني بدورته الثانية في 29 أيلول (سبتمبر) تحت شعار "تعزيز آفاق التعاون الخليجي الأردني لنمو وتكامل أفضل".

ويهدف المنتدى إلى البحث في سبل تنمية علاقات الجانبين التجارية والاستثمارية، وسيركز على تعزيز التعاون الأردني-الخليجي من أجل علاقات أكثر شمولاً ونمواً بهدف تعزيز العلاقات على مستوى القطاع الخاص بالمجالات التجارية وتنمية التبادل التجاري وتعظيم الاستثمارات المشتركة.

ويسعى المنتدى الذي يقام للمرة الثانية في عمان إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية الاردنية الخليجية عبر فتح شراكات جديدة بين أصحاب الأعمال، وتوسيع مجالات التعاون والاتفاق على استثمارات متبادلة ما يعكس إيجاباً على اقتصاديات الأردن ودول الخليج العربي وتنشيط حركة التبادل التجاري.

وفي هذا المجال، أشار رئيس غرفة تجارة الاردن العين نائل الكباريتي إلى أنّ "تنظيم المنتدى فرصة لترويج الفرص الاستثمارية وإطلاع المشاركين على بيئة الاعمال والحوافز المتوفرة بالمملكة"، مشدداً على أنّ "الاردن حريص على تقوية وتعزيز علاقاته الاقتصادية مع دول الخليج العربي والترويج للفرص الاستثمارية المتوفرة بالمملكة

■ اتحاد الغرف العربية ينظر المنتدى الاقتصادي العربي – الإيطالي الشهر المقبل

الإقليمية"، باعتبار إيطاليا شريكاً للتصنيع والتنوع لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إضافة إلى ورشة عمل حول "آفاق العلاقات الاقتصادية العربية الإيطالية".



**1st ITALIAN ARAB
BUSINESS FORUM**

Milan, 12 October 2017

ينظّم اتحاد الغرف العربية والغرفة التجارية العربية – الإيطالية المشتركة "منتدى الأعمال العربي الإيطالي الأول"، في مدينة ميلانو الإيطالية يوم 12 تشرين الأول (أكتوبر) 2017 المقبل، وذلك بمشاركة رسمية واقتصادية واسعة من الجانبين العربي والإيطالي.

ويهدف المنتدى إلى تعريف مجتمع الأعمال في كل من إيطاليا والدول العربية على آفاق العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية – الإيطالية، والفرص الاستثمارية المتاحة لدى الجانبين خصوصاً في مجال الخدمات المالية، الصناعة، السياحة، الطاقة والطاقة المتجددة، وإقامة شبكة تواصل ولقاءات بين رجال الأعمال العرب والإيطاليين، لتهيئة علاقات تعاون استراتيجية وشراكة تجارية ناجحة. ويفسح المنتدى المجال واسعاً أمام مد جسور التعاون بين القطاع الخاص العربي والإيطالي بما فيه مصلحة الالتقاء بالنظر من الجانب الإيطالي لإقامة مشاريع مشتركة وشراكة أعمال مفيدة.

ويتضمن المنتدى إضافة إلى الجلسة الافتتاحية، ورش عمل حول "الخدمات المالية والفرص الجديدة" و "التصنيع والاستراتيجيات

■ السعودية: الصكوك تجذب 113 مليار ريال في 9 أشهر

المحلية من خلال تحديد منحى العائد مبيّنة أن أرباح البنوك السعودية ستستفيد من تحويل احتياطاتها النقدية الكبيرة ذات العائد المنخفض إلى السندات الإسلامية الحكومية ذات العائد المرتفع.



أظهرت الإصدارات الثلاثة للصكوك السعودية (صكوك حكومة السعودية بالريال) خلال الأشهر التسعة من العام الجاري، القدرة المالية ومثانة النظام المالي السعودي بشكل عام والبنوك المحلية خصوصاً، وذلك بعدما وصلت نسبة حجم تغطية الإصدار الأول نحو 300%، والإصدار الثاني نحو 295%، وتحقيق الإصدار الثالث والأخير لنسبة تغطية بلغت 350%، بإجمالي نحو 113 مليار ريال.

وفي هذا السياق، أعلنت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني عن أن إصدار الصكوك المحلية السعودية ينعكس إيجابياً على بنوك المملكة. كما سيساعد على معالجة النقص في أدوات إدارة السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويدعم تطوير سوق للصكوك

■ "موديز" ترفع نظرتها المستقبلية للمصارف اللبنانية من سلبية إلى مستقرة

المحققة بين عامي 2007 و2010، وبلغت حينها 9 في المئة.



رفعت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية للقطاع المصرفي اللبناني من "سلبية" إلى "مستقرة"، وذلك نتيجة تحسن البيئة التشغيلية للمصارف، والتدفق اللافت للودائع والمستويات المرتفعة للسيولة، فضلاً عن وجود حافز قوي لدى الحكومة للاستمرار في دعم المصارف.

ووفقاً لـ "موديز" فإن عودة الاستقرار السياسي الذي تبلور من خلال انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة وإقرار قانون انتخابي جديد، ساهم في تحسن البيئة التشغيلية للمصارف، وعلى هذا الأساس من المتوقع ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي إلى 3 في المئة عام 2018 من 2.8 في المئة هذه السنة، و1.6 في المئة عام 2016. وبحسب الوكالة فإن هذه النسبة لا تزال أدنى من متوسط معدلات النمو

■ تراجع إجمالي أصول المصارف الإماراتية

بنسبة 1.5% إلى 1.24 تريليون درهم في نهاية شهر أغسطس 2017، كما تراجع عرض النقد (ن3) بنسبة 0.6% إلى 1.45 مليار درهم في نهاية شهر أغسطس 2017.



كشف البنك المركزي الإماراتي عن تراجع إجمالي الأصول المصرفية بنسبة 0.6% من 2.63 تريليون درهم بنهاية شهر تموز (يوليو) 2017 إلى 2.61 تريليون درهم بنهاية شهر آب (أغسطس) 2017.

وانخفض إجمالي الائتمان المصرفي 1% من 1.59 تريليون درهم إلى 1.57 تريليون درهم. كذلك انخفض إجمالي الودائع المصرفية بمقدار 10 مليارات درهم (نتيجة لانخفاض بمقدار 7.5 مليار درهم في وداائع المقيمين و2.5 مليار درهم في وداائع غير المقيمين) وذلك من 1.59 تريليون درهم إلى 1.58 تريليون درهم في نهاية أغسطس الماضي.

وانخفض عرض النقد (ن1) 0.9 في المئة إلى 493.2 مليار درهم في نهاية شهر أغسطس 2017، كما انخفض عرض النقد (ن2)

■ ارتفاع التضخم في البحرين 2 في المئة

من إنفاق المستهلكين 3.7 في المئة على مستواها العام الماضي في أغسطس. في حين شهدت أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية والتي تشكل 16 في المئة من الإنفاق البحريني ارتفعت بنحو 2.9 في المئة، محققة تسارعا من زيادة 2.7% في يوليو/ تموز الماضي. هذا مع الإشارة إلى أن التضخم في البحرين ارتفع خلال شهر يوليو على أساس سنوي بنسبة 1.4 في المئة.

أظهرت بيانات صادرة عن مكتب الإحصاءات في البحرين، ارتفاع معدلات التضخم خلال شهر أغسطس (آب) على أساس سنوي، لتصل إلى 2 في المئة مسجلاً أعلى مستوى له. ووفقاً لبيانات المكتب، ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 0.3 في المئة خلال شهر أغسطس الماضي، على أساس شهري. وبحسب البيانات زادت أسعار السكن والمرافق التي تشكل 24%



■ الحكومة المغربية تقرّ برنامجاً لتحفيز النمو الاقتصادي

3.2 بالمئة، بعدما كان بلغ النمو الاقتصادي العام الماضي نحو 1.6 في المئة.



وضعت الحكومة المغربية للمسات الأخيرة على برنامج لتحفيز النمو الاقتصادي، في وقت تستعد فيه لمناقشة مشروع موازنة العام المقبل. وتشمل المحاور الاستراتيجية للخطة، اعتماد تدابير مالية وقانونية وإدارية تحفيزية جديدة لجذب الاستثمارات باعتبارها من بين المحركات الأساسية للنمو ولعلاقتها المباشرة بتوفير فرص العمل. وفي هذا الإطار، أكد وزير التشغيل والإدماج المهني المغربي محمد يتيم، أن "طموح الحكومة مرتبط بعدد من المتغيرات الداخلية مثل الزراعة وهطول الأمطار، والخارجية والتي لها علاقة مباشرة بسعر النفط في الأسواق العالمية"، موضحاً أن "الحكومة ستعمل على تفعيل مختلف الاستراتيجيات والرؤى، من أجل تحقق قيمة مضافة على المستوى الناتج المحلي الإجمالي في العام المقبل". وتستهدف الحكومة من خلال مشروع الموازنة تحقيق نسبة نمو بنحو

■ البنك الدولي: خطة إنعاش اقتصادي وإعادة إعمار استراتيجية للعراق



يعكف البنك الدولي على إعداد خطة إنعاش اقتصادي وإعادة إعمار استراتيجية في العراق على مدى 5 سنوات تهدف إلى القضاء على الفقر وإدارة الثروة النفطية بصورة عادلة من أجل تحقيق الرخاء لجميع السكان. وقد بدأ البنك مشاورات مكثفة مع الحكومة والقطاع الخاص في العراق، منذ منتصف الشهر الجاري، بهدف تحديد بنود هذه الخطة وسيتم عرضها على مجلس إدارة البنك لإقرارها في وقت لاحق من العام الجاري.

وفي هذا الإطار، لفت المدير الإقليمي لمنطقة المشرق لدى البنك الدولي ساروج كومار إلى أنّ "البنك اختتم سلسلة من المشاورات مع مختلف الأطراف المعنية حول إطار الشراكة الاستراتيجية الجديدة للعراق للفترة 2018-2022، والذي تحدد الأهداف الإنمائية الرئيسية التي تهدف مجموعة البنك الدولي إلى مساعدة العراق على تحقيقها، والتي تقترح من بينها برنامج "تدخلات استراتيجية" لهذا الغرض".

■ نمو ودائع المصارف في سلطنة عمان 6.8 في المئة

الممنوح بالفترة ذاتها وبنسبة نمو بلغت 6.8% بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. أما بالنسبة للودائع المصرفية في سلطنة عمان، فقد نما إجمالي الودائع بنسبة 6% مقتربا من مستويات 21.6 مليار ريال عماني وضمن هذا الإجمالي شهدت ودائع القطاع الخاص زيادة بنسبة 4.3% لتصل إلى 13.7 مليار ريال بنهاية يوليو 2017.

شهد القطاع المصرفي العماني نموا معتدلا في كل من الائتمان والودائع على الرغم من التباطؤ العام في الاقتصاد، حيث ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح من قبل شركات الإيداع في سلطنة عمان بنسبة تجاوزت 6% على اساس سنوي ليقترّب من 23 مليار ريال. واستحوذ القطاع الخاص على 20.6 مليار ريال من إجمالي الائتمان

